أخبار الخليج

العدد (17684) - السنة الحادية والخمسون - الأحد 10 ربيع الأول 1448هـ - 23 أغسطس 2026م

www.akhbar-alkhaleej.com

الذهب عيار 21 يسجل مستوى جديدا ويتجاوز 49 دينارا للجرام

مشتريات البنوك المركزية واستمرار الطلب على الذهب كملاذ آمن يدعمان السعر

كتبت: نوال عباس

واصلت أسعار الذهب ارتفاعها في الأسواق المحلية أمس، ليسجل جرام الذهب عيار 21 نحو 49.2 دينارًا، متجاوزًا مستوى 49 دينارًا، فيما بلغ سعر عيار 22 نحو 51.5 دينارًا، وعيار 24 نحو 56.2 دينارًا، بينما وصلت الأونصة عالميًا إلى نحو 4603 دولارات.

ويأتي صعود الذهب بالتزامن مع موجة مكاسب في الأسواق العالمية، مدعومة بضعف الدولار وتغيرات عوائد السندات الأمريكية، إلى جانب استمرار الطلب على الذهب كأصل آمن وسط المخاوف المرتبطة بالديون الأمريكية والسياسات النقدية. وشهد الذهب خلال الأسبوع المنتهي في 21 أغسطس مكاسب قوية، مع ارتفاع العقود الآجلة بأكثر من 5% خلال الأسبوع.

وقال أحد تجار الذهب في الأسواق المحلية إن وصول جرام عيار 21 إلى 49.2 دينارًا يعكس استمرار قوة الطلب وحركة الأسعار العالمية، مشيرًا إلى أن السوق يترقب اتجاه الأونصة خلال الفترة المقبلة، خصوصًا مع استمرار التقلبات في الدولار وعوائد السندات.

وأضاف أن مستوى 5000 دولار للأونصة لا يزال مطروحًا ضمن السيناريوهات المتداولة في الأسواق، وهو ما قد يرفع سعر جرام عيار 21 في البحرين إلى نحو 53.5 دينارًا، بحسب سعر الصرف وحركة الذهب عالميًا.

وأشار إلى أن مشتريات البنوك المركزية وتوجه المستثمرين نحو الأصول الآمنة يمثلان عاملين داعمين للذهب، فيما تبقى أسعار الفائدة والسياسة النقدية الأمريكية وحركة الدولار من أبرز العوامل المؤثرة في اتجاه المعدن الأصفر.

ونصح الراغبين في الاستثمار بالذهب بالشراء على دفعات وعدم ضخ كامل المبلغ دفعة واحدة، في ظل ارتفاع الأسعار واحتمال استمرار التذبذب خلال الفترة المقبلة.

وتأتي هذه المستويات في وقت تتباين فيه توقعات المؤسسات المالية بشأن الذهب، مع وجود تقديرات متفائلة بوصوله إلى مستويات تتجاوز 5000 دولار، في حين تبقى حركة الأسعار مرتبطة بتطورات الفائدة والدولار والطلب الاستثماري.

الحقيبة الوزارية ودورها في تعزيز الإنتاجية والتنمية الاقتصادية

بقلم: رجل الأعمال المهندس إسماعيل الصراف

تلعب الوزارات دوراً محورياً في رسم السياسات العامة وتنفيذ البرامج التنموية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية. ومع تزايد التحديات الاقتصادية وتغير متطلبات التنمية، أصبحت كفاءة الإدارة الحكومية وحسن توظيف الموارد من أهم العوامل التي تحدد قدرة الدول على تحقيق أهدافها الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية التي تعزز كفاءة العمل الحكومي، وتدعم دور الوزراء في ترشيد الإنفاق العام ورفع مستويات الإنتاجية. فالإدارة الفاعلة للموارد الحكومية تسهم في تحقيق التوازن بين ضبط المصروفات وتوفير الإمكانات اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية.

كما يمثل مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب أحد أهم ركائز النجاح المؤسسي، إذ إن اختيار الكفاءات القادرة على اتخاذ القرار وإدارة الموارد بكفاءة ينعكس بشكل مباشر على جودة الخدمات الحكومية ومستويات الإنجاز والإنتاجية.

وفي الوقت ذاته، يبقى الاستثمار في العنصر البشري أحد أهم محركات التنمية المستدامة. فتطوير مهارات الموظفين، وتأهيل الكفاءات الوطنية، وتوفير برامج التدريب المستمر، كلها عوامل تسهم في بناء جهاز حكومي أكثر كفاءة وقدرة على مواكبة المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.

كما أن التفكير خارج الأطر التقليدية وتشجيع الابتكار والإبداع في بيئة العمل أصبح ضرورة لتحقيق نقلة نوعية في الأداء الحكومي. فالابتكار في تقديم الخدمات وتطوير الإجراءات الإدارية يسهم في رفع الكفاءة، وتقليل التكاليف، وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين.

ومن الجوانب المهمة أيضاً وضع استراتيجيات واضحة لإدارة المصروفات والميزانيات السنوية داخل مختلف الإدارات والأقسام، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتحقيق أعلى قيمة مضافة للإنفاق الحكومي.

وفي إطار دعم النمو الاقتصادي، تبرز أهمية إعداد خطط خمسية للوزارات تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وتسهم في تعزيز التعاون مع الدول الأخرى، وتبادل الخبرات، واستقطاب الاستثمارات، بما يدعم أهداف التنمية الاقتصادية ويرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

وفي المحصلة، فإن نجاح العمل الحكومي لا يقاس بحجم الإنفاق فقط، بل بمدى كفاءة إدارة الموارد، وجودة التخطيط، والقدرة على الابتكار وتحقيق النتائج. ومن خلال تطوير الأداء المؤسسي، والاستثمار في الكفاءات الوطنية، وتعزيز ثقافة الإنتاجية، يمكن للوزارات أن تؤدي دوراً محورياً في بناء اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية.

ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

بمناسبة اليوبيل الفضي لتأسيس المجلس الأعلى للمرأة

كانو: المرأة البحرينية شريك رئيسي في نمو القطاع الخاص وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

أكد نبيل خالد كانو، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن اليوبيل الفضي لتأسيس المجلس الأعلى للمرأة يجسد خمسة وعشرين عامًا من العمل المؤسسي الذي عزز مشاركة المرأة البحرينية في التنمية، ورسخ حضورها في سوق العمل والقطاع الخاص وريادة الأعمال والمواقع القيادية.

ورفع بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المجلس، أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وإلى صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة.

وقال كانو إن ما تحقق للمرأة البحرينية يعكس الدعم الذي تحظى به في ظل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم، والسياسات والبرامج التي تنفذها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، إلى جانب الدور الذي يضطلع به المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة في تطوير السياسات والمبادرات وتعزيز تكافؤ الفرص ومشاركة المرأة في مختلف القطاعات.

○ نبيل خالد كانو.

وأكد رئيس الغرفة أن القطاع الخاص يعكس بصورة واضحة تطور المشاركة الاقتصادية للمرأة البحرينية، سواء بصفتها صاحبة عمل ومستثمرة ورائدة أعمال، أو من خلال توليها المواقع التنفيذية والقيادية في الشركات والمؤسسات. وأشار إلى أن السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة للبحرينيات بلغت نحو 43% من إجمالي السجلات التجارية الفردية النشطة للبحرينيين في عام 2023، بما يعكس حضور المرأة المتقدم في النشاط التجاري وريادة الأعمال.

وأوضح كانو أن زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تسهم في توسيع قاعدة رواد الأعمال وتنويع الأنشطة الاقتصادية ورفع الإنتاجية، مؤكدًا أن دعم نمو المشروعات التي تقودها المرأة وتوسيع مشاركتها في القطاعات الواعدة يمثل جزءًا مهمًا من تطوير القطاع الخاص وتعزيز تنافسيته.

وأضاف أن غرفة تجارة وصناعة البحرين تحرص على تعزيز مشاركة سيدات ورائدات الأعمال في اللجان والمبادرات والحوارات الاقتصادية، والاستفادة من خبراتهن في صياغة الرؤى والمقترحات المتعلقة ببيئة الأعمال، بما يعزز تمثيل مختلف مكونات مجتمع الأعمال في عمل الغرفة.

وأكد أهمية مواصلة التعاون بين الغرفة والمجلس الأعلى للمرأة والجهات المعنية لتوسيع الفرص أمام المرأة في القطاعات الواعدة والاقتصاد الرقمي والابتكار، ودعم نمو المشروعات المملوكة للنساء وقدرتها على الوصول إلى أسواق وفرص جديدة، بما يعزز مساهمة المرأة في نمو القطاع الخاص والاقتصاد الوطني.

الرئيس التنفيذي لبنك البحرين للتنمية:

اليوبيل الفضي للمجلس الأعلى للمرأة يجسد مسيرة وطنية رائدة في تقدم المرأة البحرينية

أشادت دلال الغيص الرئيس التنفيذي لبنك البحرين للتنمية، بالمسيرة الوطنية الرائدة للمجلس الأعلى للمرأة بمناسبة اليوبيل الفضي لتأسيسه، وما حققه على مدى خمسة وعشرين عامًا من إنجازات نوعية أسهمت في ترسيخ مكانة المرأة البحرينية وتعزيز حضورها شريكًا فاعلًا في مسيرة التنمية الشاملة لمملكة البحرين. ورفعت الغيص بهذه المناسبة أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة جلالة الملك المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، مشيدة بما تمثله رؤية سموها وقيادتها من ركيزة أساسية في مسيرة تقدم المرأة البحرينية، وما أثمرت عنه من مبادرات وسياسات وبرامج نوعية عززت حضور المرأة ووسعت آفاق مشاركتها في مختلف مجالات العمل الوطني.

○ دلال الغيص.

وأكدت أن خمسة وعشرين عامًا من عمل المجلس الأعلى للمرأة تمثل مسيرة حافلة بالمنجزات، انتقلت خلالها جهود تقدم المرأة في مملكة البحرين إلى نموذج مؤسسي متكامل يقوم على تكافؤ الفرص وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية، بما مكّن الكفاءات البحرينية النسائية من تحقيق حضور بارز في مواقع العمل والقيادة وصنع القرار، والإسهام بفاعلية في مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمملكة.

وأشارت الغيص إلى أن الأثر الذي أحدثه المجلس يتجلى بصورة واضحة في تنامي مساهمة المرأة البحرينية في القطاع الاقتصادي وريادة الأعمال، وما أثبتته من قدرة على تأسيس وإدارة المشاريع والمنافسة والابتكار في مختلف القطاعات، مؤكدة أن بنك البحرين للتنمية يعتز بدوره في دعم هذه المسيرة من خلال منظومة متكاملة من الحلول التمويلية والخدمات الداعمة لرواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبما يسهم في تحويل الطموحات والأفكار الواعدة إلى مشاريع مستدامة ذات أثر اقتصادي. واختتمت الغيص مؤكدة أن اليوبيل الفضي للمجلس الأعلى للمرأة لا يمثل فقط مناسبة للاحتفاء بما تحقق خلال ربع قرن، بل محطة وطنية ملهمة للبناء على هذه المنجزات ومواصلة العمل نحو آفاق أوسع لتقدم المرأة البحرينية، معربة عن اعتزاز بنك البحرين للتنمية بالشراكة مع المجلس ودعم التوجهات الوطنية الرامية إلى تعزيز إسهام المرأة في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة لمملكة البحرين.

تعاون بين زين البحرين و«شرف دي جي» لتوفير حلول دفع مرنة للعملاء

أعلنت زين البحرين توقيع اتفاقية شراكة جديدة مع «شرف دي جي» البحرين، تتيح لعملائها شراء مجموعة واسعة من المنتجات من خلال قسائم تقسيط مرنة. ويأتي هذا التعاون في إطار توسيع برنامج قسائم الشركاء المتاح عبر تطبيق زين، بما يمنح العملاء خيارات أوسع للشراء ومرونة أكبر في الدفع، إلى جانب إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات.

ويمكن لجميع عملاء زين المؤهلين اختيار قيمة القسيمة التي تناسبهم من خلال تطبيق زين، واستخدامها لدى «شرف دي جي» البحرين لشراء المنتجات، على أن يتم سداد قيمة القسيمة على أقساط تُضاف إلى فاتورة زين الشهرية. وتصل قيمة قسائم التقسيط إلى600 دينار بحريني، ويمكن استخدامها لشراء مجموعة واسعة من المنتجات، بما في ذلك الهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وأجهزة التلفزيون، ومنتجات الألعاب، والأجهزة القابلة للارتداء، والأجهزة المنزلية، وغيرها.

وقال محمد مرهون، مدير تنفيذي أول للتسويق ومبيعات الأفراد في زين البحرين: «تحرص زين البحرين باستمرار على إيجاد طرق جديدة لتقديم قيمة مضافة لعملائها تتجاوز خدمات الاتصالات والحلول التقنية التي تقدمها. وتعد شراكتنا مع «شرف دي جي» البحرين خطوة مهمة نحو توفير خيارات أوسع ومرونة أكبر لعملائنا، من خلال إتاحة مجموعة متنوعة من المنتجات التقنية والأجهزة الحديثة، مع خيارات دفع ميسّرة. ومع مواصلة توسيع شبكة شركائنا، نركز على تعزيز تجربة العملاء وتقديم مزايا وحلول تلبي احتياجاتهم المتطورة.»

وقال فيصل خان، المدير الإقليمي لشرف دي جي البحرين: «يسعدنا التعاون مع زين البحرين لجعل منتجات التكنولوجيا وأسلوب الحياة أكثر سهولة للعملاء من خلال خيارات التقسيط المرنة. وتجمع هذه الشراكة بين حلول الدفع الميسّرة التي تقدمها زين البحرين والمحفظة الواسعة التي توفرها شرف دي جي البحرين من أبرز العلامات التجارية في مجال التكنولوجيا والإلكترونيات والأجهزة المنزلية، بما يمنح العملاء خيارات أوسع ومرونة أكبر عند إجراء مشترياتهم. ونتطلع من خلال هذه الشراكة إلى تقديم المزيد من القيمة للعملاء، وجعل تجربة التسوق أكثر سهولة وراحة ومكافأة».

ويعكس برنامج قسائم الشركاء من زين البحرين التزام الشركة المستمر بتطوير خدمات وشراكات توفر للعملاء مزيداً من الراحة والقيمة المضافة، بما يعزز تجربتهم مع زين. كما تسهم إضافة «شرف دي جي» في توسيع شبكة الشركاء المشاركين في البرنامج، والتي تمنح العملاء إمكانية الوصول إلى نطاق أوسع من المنتجات والخدمات.

اتفاقية التجارة في الخدمات والاستثمار بين الإمارات وروسيا تدخل حيز التنفيذ

دخلت اتفاقية التجارة في الخدمات والاستثمار بين دولة الإمارات وروسيا الاتحادية حيز التنفيذ رسمياً، بما يدشن مرحلة جديدة في مسار الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين ويفتح آفاقاً أوسع للتعاون في قطاعات الخدمات والاستثمارات المتبادلة في القطاعات ذات القيمة المضافة.

وتسهم الاتفاقية في توسيع نطاق وصول صادرات الخدمات إلى الأسواق، وتعزز إجراءات حماية المستثمرين، وتوفر فرصاً جديدة أمام القطاع الخاص للتعاون والاستثمار في مختلف قطاعات الخدمات ذات النمو المرتفع.

وتوفر الاتفاقية إطاراً ثنائياً بين الإمارات وروسيا يركّز تحديداً على الخدمات والاستثمار، بما يكمّل اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين دولة الإمارات والاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يضم في عضويته روسيا، حيث تغطي تجارة السلع على المستوى الإقليمي. وتشكّل الاتفاقيتان معاً منظومة شاملة تحفز التجارة في السلع والخدمات والاستثمار بين البلدين الصديقين.

كما تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون في قطاعات خدمية متنوعة عالية النمو، إذ ترسي قواعد وضمانات واضحة لتجارة الخدمات والاستثمار العابر للحدود، ما يسهم في خفض الحواجز أمام دخول الأسواق، وتيسير حركة الكفاءات المهنية، وتهيئة بيئة أكثر وضوحاً للشركات العاملة في السوقين.

وشهدت العلاقة التجارية الثنائية بين دولة الإمارات وروسيا نمواً استثنائياً خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت قيمة التجارة غير النفطية 20.4 مليار دولار عام 2025، بنمو بنسبة 77.7% مقارنة بعام 2024، وبما يقارب ضعف مستواها عام 2022 البالغ 10.8 مليارات دولار.

وتأتي اتفاقية التجارة في الخدمات والاستثمار مع روسيا ضمن استراتيجية دولة الإمارات التجارية الأوسع، التي يشكّل برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة ركيزة أساسية لها، حيث تم إبرام العديد من الاتفاقيات منذ إطلاقه في سبتمبر من عام 2021، مع اقتصادات في آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكتين.